المفهوم الفلسفي للرأي العام وتمفصله بالفضاء العمومي

تاريخ الارسال:18-06-2018	تاريخ القبول: 06-08-2018	تاريخ النشر:15-10-2018

(ب) روابحي عبد الحميد، جامعة تلمسان

الملخص: إذا كان ظهور الدولة اللبرالية الحديثة وولادة المجتمع المدني أفضيا لإنتاج مقولتي الفضاء العمومي والرأي العام وتبلورهما كمفاهيم حسب هابرماس بقوله" إن مقولتي الدائرة العمومية والرأي العمومي لم تجدا تطبيقهما الفعلي في مجال ممارسة الحق إلا مع ظهور الدولة الحديثة والمجال الذي يعارضها، والمتمثل في المجتمع المدني"[1]؛ فهذا يضعنا في مواجهة فلسفية لقضايا مهمة تتخطى الأنساق الكبرى والأفكار السماوية الميتافيزيقية لتنزل إلى حيز العالم المعيش تحلل وتعمل على إعادة صياغة وتركيب كل ما يتعلق بقضايا الإنسان في حرية ومساواة ومؤاخاة ومن أهم المفاهيم التي تفرض علينا اقتحام الجانب العملي الواقعي للفلسفة مفهومي الرأي العام والمجال العام، فما مدى ارتباط هاتين المقولتين التاريخيتين؟

الكلمات المفتاحية، الرأي العام،ضا الفء العمومي، الحرية، العالم المعيش.

Abstract: The emergence of the modern liberal state and the birth of civil society have led to the production of public space and public opinion as a concept, according to Habermas: "The public domain and public opinion did not find their actual application in the exercise of the right except with the emergence of the modern state and the area it opposes "; This puts us in a philosophical confrontation of important issues that transcend the great patterns and the metaphysical heavenly ideas to descend into the living world, To and analyze and work on reformulating and consolidating all aspects of human rights in freedom, equality, brotherhood. The Concepts that compel us to break into the practical side of the real philosophy is the concepts of public opinion and the public sphere, what is the relevance of these two concepts?

Key words: public opinion; public sphere; freedom; living world.

المقال: يعتبر مؤلف يورغن هابرماس -المعنون بالفضاء العمومي-أركيلوجيا العمومية كبعد مؤسس للمجتمع البرجوازي 1961، كانطلاقة فعلية لمشروعه النقدي والفلسفي فمن أهم القضايا الجلية التي أثارها "العلاقة بين النظرية والممارسة، وما تطرحه من أسئلة تتعلق بدور الفلسفة ومدى نجاعتها في عصر سيادة الوضعية"[2]، وهي الفلسفة التي أفرغت الإنسان من محتواه أو لنقل من إنسانيته بالدرجة الأولى حيث انصهر منطق تفكيره بآلية المنهج العلمي

[1] Jürgen Habermas, l'espace public, Traduit par : Marc.B.de Launay, By édition Payot, Paris p16.

[2] عبد السلام حدوري، الفضاء العمومي ومطلب حقوق الإنسان (هابرماس نموذجا)، دار النهى، صفاقس، ط1، 2009، ص 33.

ليصير بالتالي الفرد أسير عقله. فانخراط الفيلسوف في الحياة العمومية ومسايرته لمستجداتها ومتغيراتها البنيوية والعمل على تجاوز التحديات انطلاقا من تجسدها واقعيا على أسس ومعايير فلسفية ونظرية، تحيل إلى الفهم الحقيقي للفلسفة التي لن تتم صياغتها فعليا إلا من خلال مساهمتها في صياغة القرارات قصد إرباك المألوف وتقويمه بفلسفة براكسيسية ينصهر فيها الفكر بالواقع لابتكار أسس اشتغال الفضاء العمومي التي تتغذى منه.

فإذا كان ظهور الدولة اللبرالية الحديثة وولادة المجتمع المدني أفضيا لإنتاج مقولتي الفضاء العمومي والرأي العام وتبلورهما كمفاهيم حسب هابرماس بقوله" إن مقولتي الدائرة العمومية والرأي العمومي لم تجدا تطبيقهما الفعلي في مجال ممارسة الحق إلا مع ظهور الدولة الحديثة والمجال الذي يعارضها، والمتمثل في المجتمع المدني"[1]؛ فهذا يضعنا في مواجهة فلسفية لقضايا مهمة تتخطى الأنساق الكبرى والأفكار السماوية الميتافيزيقية لتنزل إلى حيز العالم المعيش لتنقب وتحلل وتعمل على إعادة صياغة وتركيب كل ما يتعلق بقضايا الإنسان في حرية ومساواة ومؤاخاة وديمقراطية ومن أهم المفاهيم التي تفرض علينا اقتحام الجانب العملي الواقعي للفلسفة مفهومي الرأي العام والمجال العام، فما مدى ارتباط هاتين المقولتين التاريخيتين؟ وفيما يتمثل البعد الفلسفي النقدي للرأي العام؟ وما المقصود بالرأي العام النقدي والرأي العام المستخدم؟ وهل ثمة تداخل بينهما؟ وكيف تتمفصل مقولة الرأي العام بمقولة الفضاء العام وما آلية تفعيل الرأي العام لينتقل من مظهر التعبير إلى ظاهرة التأثير؟

أي محاولة للحديث عن الرأي العام كمفهوم منفرد ومستقل تعتبر ضربا من الخيال، حيث أنك ستجد مقولة الفضاء العام -العمومية- تتخلل تفسيرك وتحليلك بانسياب غريب قد لا تشعر به، حيث تتداخل فيه المقولتين عمودي وأفقيا، فهما وجهان لعملة واحدة، فالمرجعية الأخلاقية الكانطية التي ينبغي أن يتبناها الرأي العام والتي تضفي القابلية والمعقولية للممارسة السياسية نلزم لعلاقة بين العمومية والرأي العام" فالرأي العام يكون موجها بإرادة عقلنة السياسة باسم الأخلاق" [2]، وهذا لن يتأتى إلا بالاستخدام العام للعقل، فالعلاقة بين العمومية والرأي العام ليست من جنس المعيارNorme ، بل الحدث fait ومنه فلا ينبغي تصور ارتباط المفهومين بالعلاقة التكاملية بقدر ما هما متداخلان ومتناغمان حيث لا يمكن الحديث عن الواحد دون إدراج الآخر.

يتميز الرأي العام وعلاقته بمفهوم العمومية ببنية نقدية يتم الاشتغال عليها من منطلق نظرة تحليلية، وأحكام حصيفة ومبررة باعتبار الرأي العام معضلة تواجه الفيلسوف والمفكر والسوسيولوجي في الحياة الاجتماعية المرتبطة خاصة بالأخلاق والسياسة نظرا لانصهار وتداخل هذا المفهوم بالوهم والأيديولوجيات والمعتقدات المسلم بها لدرجة تشكيلها للوعي

[1] Jürgen Habermas, l'espace public, Traduit par : Marc.B.de Launay, By édition Payot, Paris p16.
[2] Ibid, p16.

الجماعي على غرار معنى الحس المشترك sens commun، الذي يفيد اقتران الرأي العام بالاجتماع، والذي يشير بمدلول فلسفي معاصر إلى" مجمل الآراء المسلم بها عموما في عصر وفي وسط معينين لدرجة أن الآراء المضادة تبدو وكأنها انحرافات وضلالات فردية لا طائل من دحضها دحضا جديا، ويحسن الهزء بها إن كانت طائشة أو يحسن الاعتناء بها إذا أصبحت خطيرة"[1] ومن ثمة يواجه الفيلسوف بنية محتجبة تشكلت على أنقاض معقدات ثقافية، ووعود سياسية وروابط اجتماعية وحتى أوهام اقتصادية تحتم على الفيلسوف الحفر والتنقيب داخل أغوارها وتفكيك شيفراتها ليتجاوز الرأي العام بمفهوم الحكم الجماعي على واقعة من قبل مجتمع معين والوقوف عليه كمفهوم قائم بداته يتعدى الاختيار بين ما هو موجود، صوت النظر في تغيير ماهية الوجود، ولن يتأتى ذلك إلا بتفعيل البعد الفلسفي لتكوين الرأي العام الذي يراهن على العقلانية النقدية والتي تشترط تلازم الدائرة العمومية البرجوازية بالرأي العام تبعا للتفسير الهابرماسي فإن؟ الفضاء العمومي هو الجمهور باعتباره حاملا لرأي عام ذو وظيفة نقدية"[2].

لقد كان الرأي العام بالمفهوم العامي يفيد معنى وجهات النظر المتباينة حول مختلف القضايا سواء تعلق الأمر بالجانب العقائدي أو السياسي أو الثقافي ...إلخ، ثم إن علاقته بالعمومية تجعله يتحدد كجملة الأحكام النقدية الموجهة ضد السلطة التي تسعى إلى توجيه الرأي العام واستخدامه وذلك بالتحكم في وعي الأفراد وآرائهم[3]؛ إن ارتباط الرأي العام بالنقد والرهان عليه تجسد كذلك في دور الصحافة وظهور الجريدة في إنجلترا التي شكلت في تقدير هابرماس عاملا حاسما في تشكل مبدأ العمومية الذي ابتكر جمهورا يقرأ ويمارس النقد ويتمتع بحق التعبير وإبداء الرأي باستعمال العقل استعمالا عموميا[4]، خاصة بعد إلغاء العمل الصحفي لقانون الترخيص سنة 1695، في إنجلترا والذي كان يعد أثناء تطبيقه من هذا الحق الجماهيري والمتمثل في العمومية المتحررة من الرقابة.

لقد لازم التوجيه الاقتصادي للجريدة حركة سياسية، وذلك عن طريق الدعاية والإشهار ومنه يتحول دور الصحافة من الإعلام إلى تشكيل الرأي العام وهذا ما يسمى بصحافة الرأي العام presse d'opinion بل الأكثر من ذلك صارت طرفا في الصراع بين السلطة والكتلة المعارضة، حيث تمخض عن ذلك فضاء للنقاشات العمومية انطلاقا من الاستعمال العمومي للعقل" وقد تطور هذا النوع من الصحافة في اللحظات الثورية حينما ازدهرت جرائد للمجموعات السياسية والنشريات المناهضة للسلطة في الثورة الفرنسية خاصة كمونة باريس

[1] عبد السلام الحيدوري، الفضاء العمومي ومطلب حقوق الإنسان، ص 158، مأخوذ من موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الثالث، ص 127.

[2] Jürgen Habermas, l'espace public, op. cit, p 14.

[3] عبد السلام الحيدوري، الفضاء العمومي ومطلب حقوق الإنسان، ص 178.

[4] المرجع السابق، ص 169.

1848 حيث تشكل ما يقارب أربعمئة وخمسون ناديا للنقاش والمداولات، مائتي جريدة تقوم على الاستعمال السياسي للعقل وكانت سرية لذلك كانت مراقبة"[1].

بناء على ما تقدم يتوضح أن اهتمامات البشر دون استثناء أصبحت تخضع لشروط وأسباب محايثة للإنسان نفسه دون تدخل قوى متعالية سوى قوة العقل، فالصبغة التحررية التي تميز هذا الفضاء العام لن تتجسد إلا بالامتثال الإرادي للنظام والقوانين التي لا توجد طبيعيا في الإنسان بل يتم الاتفاق والتعاقد بشأنها، إلا أن هذا لن يتم إلا بالقفز على العقل وتجاوزه كمفهوم وكجوهر قائم بذاته (موضوعي، ذاتي) نحو العقلانية كمنهج يتضمن ميكانيزمات استخدام الأشخاص لمعرفة ما" فالعقلانية عند هابرماس لا تهدف إلى تملك المعرفة واحتكارها ولكنها تعني بالدرجة الأولى طريقة اكتساب المعرفة وكيفية استخدامها من طرف الأشخاص المسلحين بالكلمة وبالفعل أيضا"[2].

العقلانية عند هابرماس ترتبط بالفعل الإجرائي والنقد المحايث للمعرفة والاحكام ومن ثم يتأسس البعد الفلسفي لبلورة الآراء العامة والملزمة لبناء المجال العام، والمتمثل في النقد وهذا يحيلنا على التمييز بين الحس المشترك sens commun الذي سبق ذكره والحس السليم Bon sens بالمعنى الديكارتي والذي يفيد ملكة التمييز بين الصواب والخطأ والقدرة على الحكم السليم باعتدال وتريث في القضايا إلا بدليل عقلي صارم[3]؛ فالبعد الفلسفي للرأي العام والمتمثل في العقلانية النقدية يفترض الانتقال من المفهوم العامي للرأي العام المتعلق بالحس المشترك غير المبرر منطقيا، والقائم على التبعية العمياء أو التسليم المطلق إلى المفهوم الجوهري لمقولة الرأي العام والمرتبط بالحس السليم "فالانتقال من الحس المشترك إلى الرأي العام يفترض وقفة تأملية نوعية ناتجة عن ضرورة أن نستجلي فيما بيننا ما كنا ننظر إليه على أنه بديهي إذ لا يكفي أن نفكر جميعا بالشيء ذاته حول هذه الواقعة بحيث لا يتحول الرأي المشترك إلى الرأي العام إلا عبر اعتراف مشتركك بهذه الاعتقادات المتقاسمة، فالحس المشترك لا يصبح رأيا عاما إلا من خلال اكتسابه لصفة النقدية"[4]؛ حيث لا تراهن هذه الأخيرة إلا على التمييز بين الصواب والخطأ انطلاقا من الحجة والدليل اللذين لن يجدا مجالي تطبيقهما إلا ضمن عقلانية تواصلية تنطلق من النقد صوب انتاج معرفة وآراء عامة تستند على قوة البرهان والمحاجة وانطلاقا من المجال البين ذاتي الذي يراهن على ما تم الاتفاق بشأنه إلا أن السؤال الإشكالي الذي يطرح نفسه هو ما مدى إمكانية تفعيل الرأي العام كمقولة تعتمد على النقد والحجة وسط نسيج اجتماعي متباين ومختلف ثقافيا واقتصاديا وحتى فرديا أي شخصيا على اعتبار أن السلطة قد تمكنت من استقطاب الرأي العام لصالحها عن طريق سياسة التضامن

---

[1] المرجع نفسه، ص 174.

[2] عمر مهيبل، إشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص 361.

[3] عبد السلام الحيدوري، مرجع سابق، ص 158.

[4] علي عبود المحمداوي، ا لإشكالية السياسية للحداثة، دار الأمان، الرباط، ط1، ص 240، 241.

والمساعدات الاجتماعية ؟؟ وهذا ما أنتج ما يسمى بالرأي العام المستخدم الذي اخترق الرأي العام النقدي، وبالتالي تشكلت شبكة علاقات اجتماعية مختلفة المنابع، ومتنوعة المقاصد تبعا لوسائل الدعاية بين صحافة الرأي العام التي تخدم العمومية النقدية من جهة والصحافة الموالية للسلطة وخدمة عمومية الاستخدام من جهة ثانية" فاستغلال حرية الصحافة وبالتالي حرية إدلاء الرأي استغلالا اقتصاديا من شأنه أن يؤدي إلى تضييق الخناق على حرية التعبير والنشر والكتابة وبالتالي إعدام العمومية النقدية عبر إعدام حرية الصحافة"[1]؛ وهذا ما حدث في القرن الثامن عشر في إنجلترا وفرنسا وأمريكا[2].

انعطاف دور الصحافة من السياسة النقدية إلى الصحافة الدعائية الموجهة للاستهلاك اليومي بفعل هيمنة الطبقة البرجوازية المستنيرة التي أفرغتها الصحافة من وظائفها التنويرية باتجاه الخدمة الاقتصادية والترويج للاستهلاك والإنتاج الخاص بهذه الطبقة وظيفتها التزييف والمغالطة، وتشويه الحقيقة، وتحولت الصحافة من مجال المداولات العمومية وطرح لقضايا الجمهور إلى تكريس الهيمنة وتبرير الاستبداد أي أصبحت موجهة سياسيا وخادمة للمصلحة الخاصة، إن الصحافة تولت إلى آلية من آليات ترويض الجمهور المستهلك"[3]؛ وهذا ما يعبر عنه بالرأي اللا-عمومي opinion non publique، الذي ينمو وينتشر ويتعدد لافتقاره إلى عامل التجسيد في المؤسسات الرسمية فانحصار مجاله على مستوى النقاش في الأماكن العمومية يسهل من انتشاره.

قد تظهر مقولة الرأي العام بطابع بسيكو-سوسيلوجي، وبمقاربة تجريبية للمفهوم بحيث تعكس ردود الأفعال الناتجة عن مجابهة التحديات والمشاكل الخاصة بالجمهور الذي قاسمه المشترك هو الرأي العام وهذا" التحليل النفسي والاجتماعي الذي يستهدف معرفة بعض الظواهر المجتمعية يفيد السلوكات التي يتبعها أفراد المجموعة الواحدة إزاء المشكلات التي تعترضهم في حياتهم اليومية"[4]؛ كما تتحدد بين الأفراد آلية تنسيق وتواصل وتفاعل تبرر طبيعة العلاقة التي تستعمل العقل استعمالا عموميا، وبالتالي فإن الرأي يرتبط بنمط سلوك الفريق الذي يحيله إلى رأي عمومي ينعت بالعمومية انطلاقا من التمثلات الفردية التي تفضي إلى تعاقد في إطار علاقة قوامها التفاعل والمشاركة[5]؛إلا أن اختزال مقولة الرأي العام في الجانب الاجتماعي وحصرها في هذا التفسير يعزلها عن تحقيق الدائرة العمومية السياسية المنبثقة عن العلاقات بين الأفراد، وبالتالي يبقى الرأي العام العمومي وهما؛ وذلك لافتقاره للمنظور السوسيو-سياسي الذي" يستوجب الانطلاق من التحولات البنيوية للدائرة العمومية ذاتها والانتباه إلى أبعاد هذه التحولات التي ساهمت في تشكيل المفهوم الحديث للرأي العمومي في

[1] عبد السلام حيدوري، الفضاء العمومي ومطلب حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 170.
[2] المرجع نفسه، ص 176.
[3] المرجع نفسه، ص 177.
[4] المرجع السابق، ص 216، 217.
[5] المرجع نفسه، ص 217.

ظل الدولة البرجوازية"[1]؛ والتي تمخض عنها الرأي العمومي الذي يمثل النقد والرأي اللا-عمومي الذي يمثل الاستخدام.

لكن هذه الطبيعة السجالية للفضاء العام تخدم المسار الديمقراطي للعلاقات والممارسات، فأهم شيء بالنسبة لهابرماس هو الاعتراف بالجميع داخل الفضاء العمومي إلا أن محاولة إضفاء السلطة السياسية الشرعية والقبول باستخدام الرأي العمومي لا يراهن على العنف والقمع بقدر مراهنته على أدلجة الرأي العام لدرجة تحوله إلى وعي، فالعقلانية الأداتية صارت جزء من طبيعة الفرد في ظل سيادة النزعة التقنية التي جعلت النموذج التكنوقراطي هو السائد والمتحكم في الرأي العام حيث يقول هوبز" عندما يعلن البشر عن شيء ما حسب وعيهم لا يمكن لم أن يتثبتوا إذا ما كان ما أعلنوا عنه يقينا، لذلك أعرف الوعي على أنه رأي بديهي"[2]، فالتحالف بين العقل والعلم والسياسة أصبغ الصيغة السياسية بمنطق عقلاني تكنلوجي حيث تبلورت معقولية بداهة اعتبار الإنسان أداة لها دور في بنية علمية داخل عقلانية أداتية تحاصر التفكير البشري وتمنعه من الانطلاق صوب المصالح الاجتماعية الكبرى، وهذا ما يعبر عنه هابرماس بالتواصل المشوه distorted communication والذي لا يخضع فيه الإجماع والفهم المشترك للشرعية العقلانية المبنية على النقد وهو ما يمثل البعد الفلسفي لتكوين الرأي العام، والتي تضعها في مواجهة معضلة" تتمثل في البنية المتخفية للآراء والمعتقدات التي تحكم الحياة اليومية، عناصرها قائمة في السياسة وأنظمة الحكم وفي الثقافة أنظمة الدعاية والإشهار وفي الاقتصاد وأنظمة الإنتاج القائمة على التملك والمردودية"[3]، وبالتالي يغفل الإنسان عن البحث في نمط الوجود والتنقيب عن البدائل الكبرى لينخرط في المفاضلة بين الموجود.

يتضح انطلاقا مما سبق أن الرأي العام المرتبط بالحس السليم يتجسد بالآراء العمومية تجريبيا" باعتبار أن الواقع المتكون للدولة الاجتماعية يدرك كمسار لتحقق الدائرة العمومية السياسية والتي يلعب فيها الرأي العمومي دور التكوين والعقلنة بل هو متكون تجريبيا"[4]؛ وبالتالي بات لزاما علينا أن نجد الأسس والمعايير ذات الصبغة التجريبية والتي تخصص للآراء العامة حيزا سوسيو-سياسي يجعلها تتجاوز الأوهام والافتراضات المتعلقة بالقيمة الديمقراطية وذلك انطلاقا من شروط وجودهم المادية في العالم المعيش بواسطة الاستعدادات العقلية للأفراد [5]، وذلك بمناقشة المسلمات والبديهيات الثقافية والجغرافية وغربلتها من الآراء المشوهة الناتجة عن أدلجة الرأي العام اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

---

[1] المرجع نفسه، ص 218.

[2] Jürgen Habermas, l'espace public, op. cit, p.100 .

[3] عبد السلام الحيدوري، الفضاء العمومي ومطلب حقوق الإنسان، مرجع السابق، ص 156.

[4] المرجع السابق، ص 218.

[5] المرجع نفسه، ص 218، 219.

قد تتعدى الأيديولوجيا البعد السياسي والاجتماعي للرأي العام لتمس حتى البعد الرمزي والمتمثل في اللغة فبالرغم من أن هذا البعد يلعب دور الوسيط الحقيقي للتواصل بين الأفراد ويعتبر ركيزة لبلورة الرأي العمومي، إلا أن اللغة يمكن ان تتحول إلى أداة لنفي التواصل وإفراغه من مضامينه الأنطولوجية والإيتيقية والسياسية [1]؛ وذلك بإنتاج منظومة أفكار ممنطقة يصعب تجاوز حدودها نتيجة لقوة طرحها بالإغراء والأثير واستقطاب الرأي العام وإفراغه من آليات النقد والمعارضة ومنه تصعب مهمة التنقيب في حقيقة الآراء العامة بسبب تشويه البعد الرمزي كذلك وبالتالي نخلص إلى" أن تعريف الرأي العام له طابع مقارن ولأن الخاصية العمومية لرأي ما تتوضح حينما نجيب عن الأسئلة التالية: إلى أي مدى تشكل هذا الرأي العام انطلاقا من العمومية الداخلية للتنظيمات الجامعة لجمهور أعضائها؟ وما هو مدى التواصل بين عمومية داخلية لتنظيم معين والعمومية الخارجية التي تتكون داخل العلاقة والتي لها صحيفة متحكم فيها من طرف وسائط الاتصال بين التنظيمات الاجتماعية ومؤسسات الدولة"[2].

إن مقياس فاعلية الرأي العام يتمثل في جدوى ذلك الرأي ومدى تأثيره أولا على المؤسسة السياسية وهذا لن يتجسد إلا بتشكله داخل مجال عام أي ضمن إطار النقد والقدرة على التأثير انطلاقا من مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني غير الحكومية والتي تلعب دور المفعل والمنظم للرأي العام تستحيل الآراء المعبرة إلى آراء مؤثرة تعمل على إقحام الرأي العام داخل مؤسسات الدولة كالأحزاب والبرلمانات ويتم تداولها ومناقشتها وتبنيها لدى السلطة التشريعية أي داخل الإطار الرسمي المشرع للقوانين وبالتالي ينتقل الرأي العام من الدلالة النقدية غير الرسمية إلى الدلالة الرسمية" فالحالة المثالية للرأي العام تنتج عن خوض حوار يهدف إلى سلطة تواصلية يمكنها ممارسة التأثير على النظام السياسي"[3]؛ إنه إمكان تحول الرأي العام من الإطار الهامشي إلى دور مركزي في الحراك الساسي ومنه الإسهام الهادف والفعال في النظام السياسي إنها جدلية من التأثير والتأثر يجب أن تكون قيد التداول وذلك" بتفعيل السيادة الشعبية للمواطنين عبر مناقشات حرة ديمقراطية داخل هذا المجال وذلك عبر ثلاث مراحل: الصراع الذي يضع الأطراف المتنازعة في الواجهة، التراضي الذي يحيل إلى التوجهات الثقافية المشتركة من هذه الأطراف" [4]، فالعلاقة بين القانون والنقاش باعتباره الآلية الوحيدة لإنتاج الرأي العامة علاقة جدلية حسب هابرماس "فمبدأ النقاش هو أسلوب لإنتاج شرعية القواعد القانونية والتي لا يمكن ان تكون صحيحة إذا لم يتم الاتفاق عليها عبر نقاشات

[1] المرجع نفسه، ص 220.

[2] Jürgen Habermas, l'espace public, op. cit,p 259.

[3] علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، سبق ذكره، ص 240.

[4] المرجع نفسه، ص 130.

عقلانية يشارك فيها كل ذي شأن، لذلك فإن شرعية تلك القواعد القانونية تعتمد على احترام المقتضيات المعيارية التي تنتج النقاش"[1].

فهذه القوالب المعيارية التي ينتجها الرأي العام عليها أن تتمركز داخل المؤسسات الرسمية للدولة وذلك لمواجهة الدولة ذاتها أي مواجهة رجال السياسة التي لا تهمهم إلا مصالحهم الضيقة فعلى الدولة ان تعترف بفعالية الرأي العام المتشكل داخل الفضاء العمومي ويعمل عل تسخير الإطار العمومي الذي يتشكل فيه هذا الفضاء على اعتبار" أن المجال العمومي البرجوازي يمكن أن يفهم أولا وقبل كل شيء باعتباره مجالا للمجموعات من الناس الخاصين مجتمعين في شكل جمهور وهؤلاء الناس يطالبون بهذا المجال المقنن والمنظم من طرف السلطة ولكنهم يطالبون به مباشرة ضد السلطة نفسها لكي يتمكنوا من مناقشتها حول القواعد العامة للتبادل، وحول ميدان تبادل البضائع والعمل الاجتماعي وهو ميدان يبقى خاصا بشكل أساسي ولكن أهميته أصبحت ذات طبيعة عامة" [2].

هذا من جهة ومن جهة أخرى "فإن موضوع الفضاء العمومي هو الجمهور باعتباره حامل الرأي العام ذي وظيفة نقدية"[3]، وبناء على ذلك نستنتج أن البعد الاجتماعي للرأي العام يتميز بوظيفة نقدية عبر النقاشات والمشاركة في بلورة المعايير في مقابل البعد السياسي والمتمثل في الدولة عبر بلورة القوانين، غير أن البعد الاجتماعي للنقاش لن يصبح مؤثرا إلا بمأسسته لإضفاء الشرعية عليه من ناحية فيسهم في صياغة القوانين وبالتالي يحقق البعد السياسي الذي يترجم مصداقية وصلاحية الرأي العام، ومن ناحية أخرى الرأي العام المتشكل يحافظ على القيم والمعايير التي أنتجها ويمنعها من التفكك والضياع والأدلجة، فالصبغة المؤسساتية للرأي العام تمثل الدرع الواقي له وبالتالي تتضاعف فعالية البعد السياسي للرأي العام بين حمايته أولا وتفعيل المعايير التي أنتجها وتقنينها ثانيا.

يراهن هابرماس على المجتمع (العالم المعيش) باعتباره مانحا للشرعية عبر النقاشات في الفضاءات العامة وذلك بمناقشة مسوغات صلاحية النظام السياسي ومدى شرعيته[4] وبهذا الشأن يقول هابرماس" أريد أن أنطلق من فكرة أن للجملة الآتية (اقتراح الشيء الفلاني شرعي)، المعنى نفسه الذي تؤديه الجملة الآتية (اقتراح الشيء الفلاني يخدم المصلحة العامة)"[5]، لنستنتج أن الشرعية تتمثل في المصلحة العامة، وبالتالي فالرأي العام داخل العالم المعيش يتحدد انطلاقا من البعد التداولي للغة والتي تتميز بصبغة براغماتية (ليس المقصود

[1] المرجع نفسه، ص 243.

[2] Jürgen Habermas, l'espace public, op. cit,p 16.

[3] Ibid, p 16.

[4] علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، ص 276.

[5] المرجع نفسه، ص 276.

بالمعنى البراغماتي للغة الناتجة عن أفعال الكلام)[1]،ناتجة عن ثقافة المجتمع كالمعتقدات والعادات والأعراف تخدم لها المصلحة العامة للمجتمع، ومنه فاللغة كشكل رمزي يستمد فاعليته من أسس ثقافية لمجتمع ما، مؤهلة لصناعة التفاهم والاتفاق بمعنى أن الطبيعي والأصلي في شبكة العلاقات الاجتماعية هو الاتفاق والتفاهم الناتجين عن المصلحة العامة المتضمنة في المعنى التداولي للغة أما النزاع والاتلاف لا يمثل سوى الاستثناء الذي يحتم علينا تسويته عبر أخلاقيات الخطاب.

وعليه فالمحرك الأساسي لعملية التواصل بين الذوات يتمثل في المصلحة والمتمثلة التفاعل الذي يمثل المنطق التواصلي وكذا الأمر بالنسبة لعلقة الإنسان بالطبيعة تحت بنية المنطق الأداتي" غير أنه بموازاة هذين المنطقين أو بالأحرى في صلبهما هناك تحديدا عمليا ذا طبيعة قبلية للمعرفة يتمثل في المصلحة"[2]، يقول هابرماس أن العالم المعيش وسط مستقل وذاتي التجدد، في حين أن النظام ليس كذلك فالنظام يستحيل أن يعمل إلا على أساس موارد المعنى المستخلصة عن العالم المعيش[3]، إلا أن استعمار هذا العالم المعيش من طرف النظام ويعني وأد الرأي العام ما يعطي شرعية لهذا النظام، بمعنى أن هذا الأخير-أي النظام- يضمحل تدريجيا لأنه يحطم المبادئ الأساسية الشرعية، والمتمثلة في الفعل التواصلي الذي له الاسبقية على الفعل الأداتي[4].

أما استعمار العالم المعيش فيقلب المعادلة فتتدخل شبكات الفعل الأداتي في العالم المعيش وتستوعب وظائفه، وتترك القرارات الاستراتيجية للأسواق[5]؛ وبالتالي تنتج آفات من جراء استعمار العالم المعيش والتي نحصرها في نقص المعاني المشتركة والفهم المتبادل (اللا-معيارية) وتفكك الروابط الاجتماعية والشعور باليأس وعدم الانتماء (التغريب) بالإضافة إلى تثبيط الهمم وانهيار النظام الاجتماعي (اللا-استقرار)[6].

إن ما يميز مفهوم الرأي العام هو صيغته البراغماتية التي تفتحه على كل الاحتمالات والتأويلات، كما أن تركيبته الأيديلوجية تبعده عن الدلالة الاجتماعية التي تضبطه وتحدده فقد

---

[1] نجد التحول اللغوي عند هابرماس تحولا براغماتيا –النظرية البراغماتية للمعنى-حيث أنها لا تركز على ما تقوله اللغة بل على ما تفعله أي فعل الكلام، فهي نظرية لاستخدام اللغة انطلاقا من بعدها التداولي فلا يرفض هابرماس نظرية المعنى المشروط بالصحة بالمرة بل إنه ينكر أولا أنها يمكن أن تكون تفسيرا عاما للمعنى، وينكر ثانيا كونها الضرب الأساسي للمعنى ويرى بدلا من ذلك أن المعنى والفهم من الأفضل تناولهما عبر تحليل الوظيفة البراغماتية للكلام (مقدمة قصيرة جدا: ص50، 52).

[2] محمد نور الدين أفاحة، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة (نموذج هابرماس)، دار أفريقيا للشرق، الدار البيضاء، 1988، ص 91.

[3] جيمس جوردن فنيلسون، مقدمة قصيرة جدا، تر: أحمد محمد الروبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى،2015، ص76.

[4] المرجع نفسه، ص 76.

[5] المرجع نفسه، ص75.

[6] المرجع نفسه، ص 77.

يستخدم كشعار هدفه التضليل كما هو الشأن في الصراعات السياسية وخاصة أثناء الحملات الانتخابية التي تفرض على الكل السياسية عبر استعمال المراوغة والتضليل والوعود الوهمية وذلك لاستقطاب الرأي العام حيث يرى **فون هولتزر** "إن مفهوم الرأي العام صار شعارا يستخدم بكثرة لتضليل العامة –الجماهير- وإبعادها عن التفكير الجدي في وضعها وكذا منع الأفراد من ممارسة حريتهم الشخصية وبالتالي الانسلاخ عن الوضع العام الذي قد يكون في صالحهم أصلا"[1].

ومثلما اشرنا إليه سابقا وأسميناه بالرأي غير العمومي، وذلك لارتباطه بالحس المشترك للجمهور الذي يسيطر عليه الراي المشوه، ومن تمة نصل إلى نتيجة مفادها أن الاعتماد على الجمهور عامة لا يحيل إلى تشكيل رأي عام حقيقي بل ينبغي الاعتماد على الخاصة والصفوة المتميزون بالفكر النقدي الحصيف وهو ما أشار إليه كانط في تعريف العمومية باعتبارها السلطة الوحيدة القادرة على ضمان وحدة السياسة والأخلاق ويعتبر الاستخدام الحصيف للعقل بالنسبة إليه شأنا خاصا بالعلماء وبالخصوص الذين يقومون بإعداد مبادئ العقل الخالص أي الفلاسفة[2]؛ وانطلاقا من ذلك كان لزاما علينا إلغاء صفة الشمولية لمقولة الرأي العام لأنها تعبر عن رأي غير عمومي لأنه لا يؤسس على التحليل والتفكيك والنقد والحجة والحفاظ على صفة العقلانية بترك هذه المهمة للمفكرين والفلاسفة القادرين على التحرر من شراك الأيديولوجيات صوب إعادة تركيب منظومة متناسقة تعتمد على الحجة والبرهان يؤسس من خلالها رأي عام قادر على التأثير باختراقه للمؤسسات الرسمية للدولة وهذا ما يحيل إلى تبني رأي عمومي متعلق بالحس السليم الذي يجعل من النقاش العقلي المؤسس على الحجة والنقد كأساس للرأي العام، ليجد وجهته إلى الجمهور عن طريق الاستخدام العمومي للعقل.

أما (شافل)" اعتبر الرأي العام د فعل غير متميز للعامة بوصفها معرضا لوجهات نظر متعددة، ومجالا لإصدار الأحكام وإظهار التوجهات العامة التي توجه حركية العامة"[3]، وهذا ما يحيلنا إلى المنعطف البسيكو-سوسيولوجي، للمفهوم الذي لا يرقى إلى مستوى التعبير المؤسساتي والقانوني بل ينحصر في مستوى التناول والتعبير دون التأثير وبالتالي لا ينفك من تركيبته الأيديولوجية وغايته الاستخدامية، فالتحليل النفسي اجتماعي للرأي العام يبقى مجلاد اجترار لآراء عامة غير نقدية أي آراء لا عمومية يطغى عليها الجانب النظري الليكسيس Lexis في حين أن الرأي العام ينبغي أن يؤسس على الصبغة البراكسيسية Praxis والمتعلقة بعلم السياسة وذلك " بتطعيم البعد التنظيري للرأي العام بالمعطيات الواقعية التجريبية من خلال عمل الفرق الميداني في مختلف مجالات النشاط الإعلامي"[4]، وذلك لن يتأتى حسب هابرماس إلا بالارتكاز على جانب الأحزاب السياسية التي تمثل من خلال التصويت لصالحها

[1] عمر مهيبل، إشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة، مرجع سابق، ص 335.
[2] Jürgen Habermas, l'espace public, op. cit, p 114.
[3] عمر مهيبل، إشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة مرجع سابق، ص 335.
[4] المرجع نفسه، ص 335.

الاقتناع ببرامجها وغاياتها من طرف جمهور يمثل الرأي العام "وعليه فإن امتلاك أحدهم للأغلبية البرلمانية يعني أنه صار الأكثر تمثيلا للرأي العام (اجتماعيا وسياسيا)، فالرأي غير العام حسبه لا يصير عاما إلا إذا تمت صياغته أو قولبته في إطار حزبي منظم"[1]، فسيطرت الدعاية والصحافة على المجال العام وبالتالي الرأي العام من جهة وهيمنة النزعة الاقتصادية من جهة ثانية حيث يمثل كلاهما سطوة الدولة" يؤدي حسب هابرماس إلى اختفاء القدرة على المعارضة"[2]؛ فالإرادة الشعبية لا يمكن أن تتحقق وتتبلور كرأي عام إلا بتوفر ما سماه هابرماس بالوساطة والمتمثلة في المنظمات غير الرسمية كالأحزاب السياسية خاصة المعارضة منها للسلطة.

إلا أن تلك الوساطة قد تترجم الإرادة العامة في بنيتها النقدية والمعارضة للسلطة محاولة يبني الرأي العام النقدي وتشكيله بصيغة قانونية تعكس طموح وإرادة الرأي العام في الفضاء العمومي، كما يمكن لهذه الوساطة أن تقوم بوظيفة استخدامية تعمل على تبرير الرأي العام بعقلانية منطقية وظيفتها الاستخدام منتجة جمهور يتمثل دوره في التهليل والهتاف بدل النقد والحوار.

إن الفضاء العمومي الأدبي الخاص بالفئة المثقفة قد ينتج أفكارا وآراء لكن لا يمكنه التعبير عنها وذلك بسبب التضييق على الحريات والعنف السياسي وهذا ما حصل في ألمانيا حيث احتوت على ما يزيد عن سبعة آلاف كتاب وأديب ومثقف في نهاية القرن 18(1790) لأنه لم تتوفر لديهم الحرية الكاملة لطرح آرائهم وبلورت قناعاتهم، بشكل علني يسمح لهم بتكوين قطب فكري يمكنه التأثير على الرأي العام بدرجة توازي التأثير الذي تمارسه المؤسسات الرسمية، وبالتالي فالصراع يبقى محتدم بين الرأي العام كمقولة تاريخية صفتها الأساسية النقد، والسلطة السياسية التي تمثل الدولة من خلال مؤسساتها، فقد تساءل كانط في كتابه (صراع الكليات Le conflit des facultés) حول الشرعية أو عدم شرعية السياسة في التحكم في الذهنية العامة وتوجيهها[3]، فيحاول هابرماس من خلال العقلانية النقدية إيجاد العلاقة بين العلم والسياسة والرأي العام في الفضاء العمومي تفضي إلى أن المرجعية الأساسية للتواصل بين العلم والسياسة هي المواطنون المتحاورون في الميدان العام[4]، أي أن تحقيق توازن العقل الأداتي والتطبيق التقني يكون انطلاقا من عقل تواصلي بين-ذاتي لإضفاء التفاعل على العمل وتحقيق شرط تتمة الحداثة باعتبارها مشروع لم ينجز بعد كما ان استثارة الأحكام والقرارات السياسية لا تكون إلا بالعودة إلى الفضاء العام وذلك بمشاركة العالم المعيش الذي يعتبر أساس تشكيل مؤسسة الدولة ووجود السلطة بصياغة رأي عام مبني على الحجة والنقد يتم تفعيله كإرادة عامة خاصة الأحزاب منها بإضفاء الشرعية السياسية عليه من خلال التنظيمات

[1] المرجع نفسه، ص 334.
[2] الإشكالية السياسية للحداثة، مرجع سابق، ص 232.
[3] إشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة، مرجع سابق، ص 334.
[4] الفضاء العمومي ومطلب حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 204.

الرسمية للدولة خاصة أحزاب المعارضة" وبالتالي لا يمكن لعلمنة السياسة أن تقوم بتحييد الجمهور أو الرأي العام لأن ذلك يقود إلى تكريس الممارسة البيروقراطية"[1]، فتواصل جمهور المواطنين حول حاجاتهم التي تملكها المصلحة العامة لهم في الدائرة العمومية هو شرط عقلنة السياسة بما يمليه الاستخدام العمومي لعقل وبالتالي تحقق مجتمع مستنير يتمتع أفراده بميزة المواطنة.

مما سبق يتأكد لنا أن الرأي العام لن يتحقق كمقولة تاريخية إلا بمثل تمثلها في البعد السياسي، فارتباطه بالحس السليم الذي ينبني على النقد والمحاجة يكون مقابل المصالح الضيقة للطبقة المسؤولة، والرأي العام المتعلق بالنقد يكون مقابل الرأي المتعلق بالاستخدام أي مقابل الرأي المشوه والمصطنع من طرف الطبقة السياسية، أما ارتباط المعنى البسيكو-سوسيولوجي بالحس المشترك لا يمثل سوى سلوكيات كردود أفعال لا ترقى إلى مستوى الحس السليم إلا باقتحام المجال السياسي بواسطة المجال العام الذي يتمفصل مع الرأي العام لصناعة قرارات وقوانين تخدم المصلحة العامة للعالم المعيش، الذي يعتبر أساس صناعة النظام بموارد المعنى الناتجة عنه والمتجددة باستمرار وذلك لأسبقية الفعل التواصلي الناتج عن منطق بين-ذاتي على الفعل الاستراتيجي الذي ينتجه النظام، وبالتالي فأي نية لاستعمار العالم المعيش من طرف النظام يعتبر ضربا لأسس هذا النظام نفسه والمتمثلة في المعايير التي يؤسس عليها.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

1- Jürgen Habermas, l'espace public, Traduit par : Marc.B.de Launay, By édition Payot, Paris.

قائمة المراجع

1: عبد السلام حدوري، الفضاء العمومي ومطلب حقوق الإنسان (هابرماس نموذجا)، دار النهى، صفاقس، ط1، 2009.

2: عمر مهيبل، إشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005.

3: علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة، الدار العربية للعلوم، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.

4: محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة، نموذج هابرماس، دار إفريقيا للشرق، الدار البيضاء، 1988.

[1] المرجع نفسه، ص 224، 225.

5: جيمس جوردن فنليسون، مقدمة قصيرة جدا، يورغن هابرماس، تر: أحمد محمد الروبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 20015.